

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SD/1998/WG.1/CP.6
8 December 1998
ORIGINAL: ARABIC

ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR THE ARAB STATES
LIBRARY + DOCUMENT SECTION

الاجتماع الإقليمي التحضيري للمؤتمر العربي
المعني بالمتابعة المتكاملة للمؤتمرات العالمية:
متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
بيروت، ٨-١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨

التقرير الوطني السوري
عن متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
المنعقد في كوبنهاغن ١٩٩٥

98-9651

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف ولا تمثل بالضرورة آراء الإسكوا أو الجهات المنظمة للاجتماع.

التقرير الوطني

السوري

عن متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

المنعقد في كوبنهاغن ١٩٩٥

١٩٩٨

محتويات
التقرير الوطني السوري عن متابعة مقررات مؤتمر
القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المنعقد في
كوبنهاغن ما بين ٥ - ١٢ آذار ١٩٨٥

أولاً : مقدمة

ثانياً : مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية

- أ- اعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية
ب- برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

ثالثاً : سورية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

١- القضاء على الفقر وتحسين مستوى المعيشة

٢- العمل والقوى العاملة

أ- في مجال التعليم

١- التعليم العام والمهني

٢- التعليم العالي

٣- محور الأمية

ب- التأهيل والتدريب

ج- المرأة وتمكينها في جميع مناحي الحياة

٣- التكامل الاجتماعي

أ- في مجال الأسرة

ب- في مجال الاسكان

ج- في مجال الصحة

د- في مجال المعوقين

و- في مجال المسنين

هـ- في مجال النازحين واللاجئين

رابعاً : الخاتمة

أولاً : مقدمة :

وعى المجتمع الدولي أهمية التنمية واعتبرها حقاً عالمياً وغير قابل للتصرف ، وهي جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان ، وأنها الموضوع الرئيسي الذي لا بد من تحقيقه لتلبية الاحتياجات الأساسية والسكانية والإتمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة . لذلك عقدت الأمم المتحدة المؤتمرات الدولية المتعاقبة ، وتعتبر جميعها حلقات في سلسلة وثيقة الصلة ببعضها البعض وتهدف جميعها الى الاهتمام بالإنسان باعتباره أداة التنمية وعنايتها ووسيلتها ... والى رفع مستواه المادي والاجتماعي والثقافي والصحي الخ .

ثانياً : مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية :

خلال الفترة ما بين ٥ - ١٢ آذار ١٩٩٥ اجتمع رؤساء الدول والحكومات تلبية لدعوة الأمم المتحدة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن وأقروا أهمية التنمية الاجتماعية لتوفير أسباب الراحة لجميع البشر ، ووضع هذين الهدفين في أعلى مقام من الأولوية الآن وفي القرن الحادي والعشرين ...

أ- اعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية :

التزم رؤساء الدول والحكومات من خلال اعلان كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية للعمل بما يلي :

- ١- تهيئة بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تمكن الشوب من تحقيق التنمية الاجتماعية .
- ٢- القضاء على الفقر في العالم باتخاذ اجراءات وطنية حاسمة وممارسة التعاون الدولي باعتبار ذلك ضرورة اخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للبشرية .
- ٣- تعزيز هدف العمالة الكاملة بوصفها اولوية اساسية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية ، وتمكين جميع الناس رجالاً ونساءً من الحصول على سبل عيش مأمونة من خلال العمالة والعمل المنتجين والمختارين بحرية .
- ٤- تحقيق الاندماج الاجتماعي بتشجيع اقامة مجتمعات تتسم بالاستقرار والامن والعدالة وتقوم على تعزيز جميع حقوق الانسان وحمايتها . وعلى عدم التمييز ، والتسامح واحترام التنوع ، وتكافؤ الفرص والتضامن والامن ، ومشاركة كل المحرومين والمستضعفين جماعات وفراداً .
- ٥- تشجيع الاحترام الكامل لكرامة الانسان ، وتحقيق المساواة والاتصاف بين المرأة والرجل ، وبالاعتراف بمشاركة المرأة بأدوارها القيادية في الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي التنمية ، وتعزيز هذه المشاركة وهذه الأدوار

٦- تعزيز ويلوغ أهداف توفير فرص حصول الجميع وبشكل منصف على تعليم من نوعية جيدة والتمتع بأقصى درجة ممكنة من الصحة البدنية والعقلية وفرص حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية الأولية واحترام وتعزيز ثقافتنا المشتركة الخاصة والسعي الى تعزيز دور الثقافة في التنمية والمساهمة في التنمية الكاملة للموارد البشرية وفي التنمية الاجتماعية .

٧- ان يشمل ماتم الموافقة عليه من برامج للتكليف الهيكلي أهدافا للتنمية الاجتماعية ولاسيما أهداف القضاء على الفقر ، والعمل على توفير فرص العمالة الكاملة والمنتجة وتعزيز التكامل الاجتماعي .

٨- زيادة الموارد المخصصة للتنمية الاجتماعية زيادة كبيرة و/ أو باستخدامها على نحو أكثر كفاءة من أجل تحقيق أهداف مؤتمر القمة عن طريق العمل الوطني والتعاون الدولي والاقليمي .

٩- تحسين وتعزيز اطار التعاون الدولي والاقليمي ودون الاقليمي من أجل التنمية الاجتماعية بروح التشارك عن طريق الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف .

ب- برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية :

ركز برنامج عمل المؤتمر على :

١- ضرورة ايجاد بيئة اقتصادية وسياسية وطلبية ودولية مؤاتية لتحقيق التنمية الاجتماعية .

٢- العمل للقضاء على الفقر بوضع استراتيجيات وطنية متكاملة وتحسين امكانية الوصول الى موارد الانتاج والى الهياكل الأساسية وتلبية الاحتياجات الأساسية للجميع واعطاء أولوية لاحتياجات حقوق النساء والأطفال والمستضعفين وذوي الاحتياجات الخاصة جماعات وأفرادا .. وتعزيز دور الأسرة والعمل على زيادة امكانية اكتساب المعارف والحصول على التكنولوجيا والتعليم وخدمات الرعاية الصحية والمعلومات ومكافحة الأوضاع التي تهدد صحة الأفراد وسلامتهم وسلامة أمنهم وراحتهم سواء كان ذلك في الأسرة أو المجتمع بالاضافة الى حماية وصون البيئة الطبيعية ... وتعزيز الحماية الاجتماعية للجميع بما فيهم الأطفال والنساء والمسنين والمعوقين والمرضى والأسر التي فقدت عائلها والمشردين واللاجئين ... الخ .

٣- توسيع العمالة المنتجة والحد من البطالة باعتبار أن العمل المنتج والعمالة المنتجة عنصران أساسيان في التنمية فضلا عن كونهما عنصرين حاسمين في تكوين الشخصية الانسانية ، وذلك بوضع هدف توسيع العمالة في محور استراتيجيات التنمية المستدامة والسياسات الاقتصادية والاجتماعية ، والاهتمام بسياسات التعليم والتدريب والعمل وزيادة استثمار نظم التعليم والتدريب واتاحة فرص التعليم لجميع الفئات في

المجتمع بما فيهم النساء والفتيات لاكتساب المهارات وتحديدها وتكييفها وتغييرها
المتزايد قابلية التحرك المهني الأفقي والرأسي ، وتحسين نوعية العمل والعمال وذلك
بحماية وتعزيز الاحترام لحقوق العمال الأساسية والحق في الأجر المتساوي للرجال
والنساء في العمل المتساوي في القيمة وتحسين ظروف العمل بما في ذلك ظروف
الصحة والسلامة المهنية ، وإقرار مبدأ المساواة بين المرأة والرجل كأساس لسياسة
العمالة وتشجيع التدريب والمشاركة الكاملة للمرأة في سوق العمل ووصولها إلى
فرص العمالة .

كما أكد المؤتمر أيضاً على زيادة إنتاج الأغذية بتنمية القطاع الزراعي
والقضاء على سوء التغذية ورفع مستوى معيشة المواطنين .

4- كما أكد المؤتمر أيضاً على موضوع التكامل الاجتماعي والذي يهدف إلى إقامة
المجتمع للجميع ، يكون فيه لكل فرد بماله من حقوق وما عليه من مسؤوليات دور
نشط يلعبه ، وتأسيس المجتمع على احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية
والتنوع الثقافي والديني والعدالة الاجتماعية ، والاحتياجات الخاصة للفئات المستضعفة
والمحرومة ، والمشاركة الديمقراطية وسيادة القانون .

والقضاء على العنف بمظاهره المختلفة ومنها العنف داخل الأسرة وبخاصة ضد المرأة
والأطفال والمسنين والمعوقين ...

ومعالجة مشكلة اساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية غير المشروعة وكذلك
مكافحة التجاز بالمرأة والطفل .

كما ركز المؤتمر أيضاً على ضرورة الاندماج الاجتماعي ومسؤوليات الأسرة
باعتبارها الوحدة الأساسية في المجتمع ومساعدتها لأداء أدوارها المختلفة وتلبية
احتياجاتها واحتياجات مختلف أعضائها ولاسيما أكثر الأعضاء تضرراً وضعفاً مع
إيلاء اهتمام خاص لرعاية الأطفال وتعزيز مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة
في شؤون الأسرة .

ثالثاً: سورية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية :

انطلقت سورية تحقيقاً لتطلعاتها التنموية المستقبلية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي
وانسجاماً مع ماقرره المجتمع الدولي في محافل ومؤتمرات الأمم المتحدة وعلى الأخص مؤتمر
كوبنهاغن مع الحفاظ على أصالتها وتراثها القومي وسيادتها الوطنية ...

انطلقت في معالجتها لموضوع التنمية من ابذتها الأولى ومحركها الأساسي - الإنسان
- الذي هو غاية الحياة ومنطلقها ، ومن عدد من المبادئ التي تشكل إطاراً عاماً لاستراتيجيات
وسياسات التنمية في سورية أهمها مايلي :

- تبنى التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة والمستدامة لأن مفهوم التنمية الاجتماعية في سورية استهدف تكوين الانسان الحر وتعزيز احساسه بكيانه الاتساني ورفع الحرية ، وتكوين شخصية التي تتعامل مع غاياته وأهدافه ، ومع آمال وتطلعات المجتمع تكاملاً حراً خلاقاً مبدعاً

كما استهدف مفهوم التنمية الاقتصادية ، تنمية جميع الموارد والامكانيات في الوطن لتحقيق زيادة الدخل القومي ورفع مستوى معيشة المواطنين .

-٢- تكثيف السياسات التنموية مع خصوصيات ومتطلبات المرحلة التنموية المعنية من جهة ومع المتغيرات الاقليمية والدولية من جهة أخرى .

-٣- بذل مجهودات كبيرة لتخصيص الموارد بما يحقق هدف الكفاءة الاقتصادية وهدف تلبية الاحتياجات الاجتماعية .

-٤- توظيف مختلف عوامل الانتاج ، وتسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال منهج التعددية الاقتصادية .

-٥- تطوير القدرات التكنولوجية والبحث العلمي وتخصيص موارد مستزايدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

- واستناداً لذلك فقد ركزت خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية على تنمية الموارد ورفع مستوى الانسان المادي والاجتماعي والثقافي والصحي باعتباره أداة التنمية وغايتها ووسيلتها ووفرت بيئة اقتصادية متطورة تجسدت في اقامة شبكة مواصلات واتصالات حديثة شملت الطرق والسكك الحديدية والمطارات وشبكات الاتصال وغيرها ...

وكذلك تنفيذ مشاريع كبيرة للري واستصلاح الأراضي واقامة السدود وزيادة المساحات المزروعة بالري الدائم ، اضافة الى استهداف توفير مصادر الطاقة لأغراض انتاجية واستهلاكية في الريف والحضر وتوفير المستلزمات لاقامة صناعات استخراجية وتحويلية تركز على توفير جانب كبير من الموارد الأولية المحلية ، كما وفرت مناخاً مناسباً للاستثمار العربي والأجنبي من خلال اصدار العديد من التشريعات والقوانين التي تتيح الجو المناسب في هذا المجال للقطاعين الخاص والمشارك العربي والأجنبي وكان أهمها قانون الاستثمار رقم /١٠/ .

- كما أدت خطط التنمية أيضاً الى زيادة في منجزات التنمية الاجتماعية ومعدلاتها، وانعكس هذا بشكل واضح على رفع مستوى معيشة غالبية السكان في مختلف أنحاء سورية ، وزيادة الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية في الريف والمدن والارتقاء بالمستوى الصحي والغذائي والتعليمي ، ونقص ملموس في وفيات الأطفال والأمهات .. وذلك كله كجزء من سياسة الدولة في ايجاد بيئة تمكينية للتنمية الاجتماعية بما في ذلك القضاء على الفقر والاشراك الكامل للمرأة في عملية التنمية وتحقيق التكامل الاجتماعي ، وتوفير فرص العمل المنتج والقضاء على البطالة . ويعكس ذلك التقارير الصادرة عن منظمات الأمم المتحدة والجهات الدولية المعنية بهذا التطور ...

وتتميز فيما يلي الأعمال التنفيذية التي تم إجراؤها في المجالات التالية :

١- العمل على الفقر وتحسين مستوى المعيشة :

ابتدأت سورية من خلال تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من معالجة الكثير من الاجراءات لتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين وتحسين المستوى المعيشي للملازم لهم ولأسرهم والحد من نمو شريحة الفقراء ، والتي تتسجم الى حد كبير مع الأهداف والاستراتيجية التي أقرتها المؤتمرات في حالة تخفيف حدة الفقر تمهيدا للقضاء عليه .

ولعل من أبرز السياسات والبرامج المعتمدة في هذا المجال :

- ١- السياسة الاقتصادية في سورية والتي ركزت على بذل المزيد من الجهود لزوج جميع الموارد والطاقات في المجالات الإنتاجية وخلق فرص كبيرة وجديدة للاستثمار وخاصة في الريف وافساح المجال لكل الطاقات والقطاعات والوحدات الاقتصادية لاستغلال هذه الفرص والتأكيد على تحقيق الزيادة المضطردة لمعدلات نمو الانتاج والنتائج في الاقتصاد الوطني واستكمال التطور في القطاع الزراعي ، وتطوير الصناعة وخاصة الصناعات المبنية على المنتجات الزراعية ، وتوسيع الطاقة الكهربائية لاستخدامها في الآتارة وفي النشاطات الاقتصادية وتحسين النقل والانتقال سيما بين المدن والريف وتحديث نظام الاتصالات واعطاء التنمية الريفية الأولوية وانشاء شبكات مياه الشرب والتركيز على التأهيل والتدريب .
- ٢- توفير الخدمات الصحية المجانية لكافة المواطنين في المراكز الصحية والمشفاه التابعة للدولة وكذلك التابعة للمنظمات الشعبية والجمعيات والمؤسسات العاملة في حقل التنمية الاجتماعية .
- ٣- توفير التعليم المجاني للجميع بمختلف مراحلها بما فيها التعليم الجامعي ، والتعليم المهني والفني .
- ٤- دعم الحكومة للمواد الغذائية الأساسية لحماية فئات الشعب الأقل دخلا وتأمين المستوى المقبول من المعيشة لهم .
- ٥- تقديم الدعم لصغار المنتجين ، وذلك بمنحهم القروض قصيرة ومتوسطة الأجل بفوائد رمزية .
- ٦- تقديم القروض السكنية بفوائد رمزية أيضاً لذوي الدخل المحدود والأقل دخلا للمستفيدين من المساكن التي تشاد من قبل القطاعين الحكومي والتعاوني .
- ٧- تقديم الخدمات المجانية الزراعية الإرشادية اضافة الى الخدمات العلاجية والبيطرية للمزارعين من قبل المراكز التدريبية الزراعية والوحدات الإرشادية الزراعية الموزعة في أنحاء سورية .

الخدمات التي تقدمها في استغلال الطاقات والموارد الريفية من قبل مراكز التنمية
في المناطق الريفية والحد من البطالة في أوقات فراغها وتأمين مصدر دخل جيد
للأسرة في رفع مستوى معيشة الأسرة.

تعمل المنظمات الشعبية وعلى الأخص الاتحاد العام النسائي والاتحاد العام لنقابات
العمال والاتحاد العام للفلاحين لرفع مستوى معيشة الفئات التي تستفيد من أنشطة هذه
المنظمات.

تقدم مختلف أنواع الخدمات الاجتماعية للأسر الفقيرة والفئات المستضعفة في المجتمع
من معوقين ومسنين وإيتام ومحرومين من رعاية الأسرة وغيرها ... من قبل الدولة
والهيئات غير الحكومية.

وتطرده سريعة الى نصيب الفرد الواحد من الدخل القومي خلال السنوات ١٩٨٠ -
١٩٩٠ - ١٩٩٦ تعطينا فكرة عن التطور الملموس في ذلك الجدول ٣٦ / ١٦ من
المجموعة الاحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء خلال عام ١٩٩٧)

السنة	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٦
عدد السكان	٨٧٠٤ مليون	١٢١١٦	١٤٦١٩
الدخل القومي	٤٩٦٣٤ مليون ل.س	٢٥٠٧٩٣	٦٢٨٨٤٤
نصيب الفرد الواحد	٥٧٠٢ ل.س	٢٠٦٩٩	٩٣٠١٦

وتجدر الإشارة الى الندوة الاقليمية التي انعقدت في دمشق خلال الفترة من
٢٨ - ٢٩ / ٢ / ١٩٩٦ تحت عنوان "دراسة في القضاء على الفقر في الدول
العربية" والتي حضرها الأمين العام المساعد للأمم المتحدة - نائب المدير العام
لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي - رئيس المكتب العربي - اضافة الى خبراء من
منظمة العمل الدولية ومركز الاستثمار في منظمة الاغذية والزراعة والبنك الدولي
ومسؤولين عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الدول العربية لدراسة وضع
استراتيجية للفقر والحد منه .

هذا كما أن اللجنة الوطنية المشكلة لمتابعة تنفيذ مقررات مؤتمر كوبنهاغن طلبت الى
برنامج الأمم المتحدة الانمائي بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل القيام
باعداد دراسة ميدانية شاملة حول تحديد خط الفقر في سورية ، وقد شكلت لجنة من
فيها كل من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وهيئة تخطيط الدولة والمكتب المركزي
للإحصاء لمتابعة هذا الموضوع بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي بدمشق .

وفي نطاق التزام القطر بوضع خطة وطنية للارتقاء بمستوى التغذية والقضاء على
الجوع وحالات نقص سوء التغذية فقد أعدت وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي
مشروع خطة وطنية نوقشت في ندوة خاصة عقدت في ٢١ / ٧ / ١٩٩٦ من قبل
الوزارة المذكورة وبحضور عدد من المختصين في الوزارات الأخرى والمنظمات
الشعبية ذات الأهتمام لوضعها في صيغتها النهائية تمهيداً لوضعها موضع التنفيذ .

١- العمل والتوى العاملة :

العمل المنتج والعمالة المنتجة عنصران أساسيان في التنمية فضلا عن كونهما

١- توزيع القوى العاملة في سورية حسب الجنس في عاين ١٩٩٦ و ١٩٩٧

السنة	ذكور	نساء	مجموع
١٩٩٦	٢٧٤٥	٦١٥	٣٣٦٠
١٩٩٧	٢٤٢٢	٦٩٠	٣١١٢

٢- التركيب النسبي لقوة العمل في سورية حسب النشاط الاقتصادي في عاين ١٩٩٦ و ١٩٩٧

النشاط الاقتصادي	١٩٩٦		١٩٩٧	
	نسبة	عدد	نسبة	عدد
الزراعة والصيد	١٩,٦	٦٥٩	٢٩,٧	٩٢٤
الصناعة واستخراجية	١٠,٦	٣٥٦	١٤,٢	٤٤٢
الصناعة التحويلية	١٠,٦	٣٥٦	١٤,٢	٤٤٢
التجارة والبناء والبناء	١٥,٥	٥١٩	١٠,٨	٣٣٦
البناء والتشييد	١٥,٥	٥١٩	١٠,٨	٣٣٦
النقل والاتصالات والتوزيع	١٠,٨	٣٥٦	١٠,٨	٣٣٦
المال والتمويل والخدمات	١٠,٨	٣٥٦	١٠,٨	٣٣٦
الحرف اليدوية والخدمات	١٠,٨	٣٥٦	١٠,٨	٣٣٦
المجموع	١٠٠	٣٣٦٠	١٠٠	٣١١٢

٣- نسبة الترميم في سورية حسب الجنس في عاين ١٩٩٦ و ١٩٩٧

السنة	ذكور	نساء	مجموع
١٩٩٦	٤٤٢	٦١٥	١٠٥٧
١٩٩٧	٤٤٢	٦٩٠	١١٣٢

وأيضا تضمن قانون العمل رقم / ٩١ / لعام ١٩٥٩ وتعديلاته أحكاما مختلفة تنظم علاقات
العمال ، وأحتوت مواده نصوصا في مجال الحد الأدنى للأجر ، وحماية الأجر وحماية
التشريخ التعسفي التي الإجازات التي يتمتع بها العمال ، وقد خص النساء والأحداث
بأحكام خاصة بتشغيلهم ، وتطبق أحكامه حاليا على عمال القطاع الخاص وبعض مؤسسات
القطاع المشترك .

ويمنع القانون تشغيل الأحداث قبل سن الثانية عشرة كما يمنع تشغيلهم في بعض
الصناعات إذا قلت سنهم عن خمسة عشرة عاما وكذلك يمنع تشغيلهم في بعض الصناعات
الأخرى قبل سن السابعة عشرة كأعمال المناجم والمحاجر .

وفي الأحكام الخاصة بتشغيل النساء فإن القوانين النافذة نصت على أن تتمتع
المرأة بجميع أحكامها بشكل متساو مع الرجل دون تمييز إضافة الى تخصيصها بعض الحقوق
أهمها :

- ١- عدم جواز تشغيل النساء في الفترة ما بين الساعة الثامنة مساء والسابعة صباحا إلا في
أحوال استثنائية يحددها وزير العمل .
- ٢- عدم جواز تشغيل النساء بالأعمال الضارة صحيا أو أخلاقيا كذلك الأعمال الشاقة
والعمل في المناجم والمحاجر العمل في الأفران المعدة لصهر المواد المعدنية وصناعة
المواد المتفجرة وغيرها الخ .
- ٣- تعطى العاملة الخامل اجازة أمومة بأجر كامل مدتها / ٧٥ / يوما وشهر بأجر بنسبة
٨٠٪ وشهر كامل دون أجر .
- ٤- تعطى المرأة بعد الولادة اجازة ارضاع لمدة ساعة يوميا لمدة سنة ونصف من تاريخ
الولادة .

كما حصلت المرأة بموجب المرسوم التشريعي رقم / ٤ / لعام ١٩٧٢ على التعويض
العائلي عن أولادها في حالة كونها أرملة أو مطلقة أو أن زوجها لا يتقاضى التعويض العائلي
عن أولادها .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الجمهورية العربية السورية قد صدقت على / ٤٦ / اتفاقية
عمل دولية من بينها اتفاقيات تتضمن أحكاما خاصة بعمل المرأة .

كما صدقت اتفاقية حقوق الطفل والتي تتضمن أحكاما تمنع تشغيل الأحداث ، ونسترشد
الجمهورية العربية السورية بالإضافة لأحكام الاتفاقيات العربية والدولية المصدقة ببعض أحكام
اتفاقيات العمل غير المصدقة لتوجيه عملية وضع وتحديث التشريعات والسياسات الوطنية
المتعلقة بالعمل تمهيدا للتصديق عليها .

أما فيما يتعلق بتشجيع العلاقات الصناعية السليمة القائمة على جهات الانتاج الثلاث
الحكومات - أصحاب عمل - عمال فإن الدولة تطبق مبدأ التشاور الثلاثي وقد صدقت الدولة
على اتفاقية العمل الدولية رقم / ١٤٤ / الخاصة بالتشاور الثلاثي .

كما تشمل على تأمين الحماية والسلامة المهنية للعاملين وفق النصوص القانونية النافذة
في مجال عمل المعوقين وتأمين فرص عمل لهم فقد نص الدستور
في المادة ٢٣٠ / منه على أن :

تعمل الدولة كل مواطن وأسرتة في حالات الطوارئ والمرض والعجز واليتم والشيوخه -

وقد عملت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على اقامة مؤسسات لتعليم وتأهيل
وتدريب المعوقين بكافة فئاتهم تمهيداً لايجاد فرص عمل مناسبة لهم .

كما تكفل مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين ومنهم المعوقين وفق
شروط موثقة .

ولذلك فان برامج المعوقين تعتبر جزءاً لا يتجزأ من خطط التنمية الاجتماعية
والاقتصادية وتشمل كافة المعوقين من الجنسين ومن جميع الفئات ومختلف مراحل العمر .

كما شملت مهام مراكز التأهيل المهني للمعوقين إحداث مشاغل محمية للمعوقين الذين
لايتكفون من العمل في السوق العادية وتقوم الدولة باحداث مثل هذه المشاغل حالياً .

أما في مجال العمال المهاجرين واللاجئين :

تقوم الدولة بتأمين الأعمال اللازمة لللاجئين الفلسطينيين البالغ عددهم / ٢٣٠ / ألفاً
واعتبارهم بحكم العمال السوريين .
ويعامل العمال الوافدين العرب نفس معاملة المواطنين السوريين
أما الأجانب فيعاملون بمبدأ المعاملة بالمثل .

وتجدر الاشارة الى أن الاحتلال الاسرائيلي للجولان قد أدى الى نزوح نحو نصف
مليون نسمة الى داخل سورية وعانى المواطنون من خلال النزوح ويلات الفقر والحرمان
وأصبح العديد من النساء معيلات لأسرهن بعد استشهاد واعتقال الكثير من الرجال ، ورغم
الجهود المبذولة من قبل الدولة لتأمين مستلزمات الحد الأدنى من المعيشة للنازحين فمازالت
هناك حاجة الى المزيد من الرعاية والتوسع في هذه الخدمات ، وتضطر الدولة سنوياً نتيجة
لهذا الاحتلال الى انفاق مبالغ طائلة على النازحين من الجولان بسبب الاحتلال الاسرائيلي في
الوقت الذي تسيطر فيه قوات الاحتلال على الجولان المحتل وتتهب ثرواته وموارده .

أ - في مجال التعليم :

١ - التعليم العام والمهني :

ان تسهيل وصول الناس الى فرص العمل المنتجة في بيئة اليوم العالمية المتغيرة تغيراً
سريعاً يتطلب وضع أولويات تعليمية محددة وزيادة الاستثمار في نظم التعليم والتدريب .

وهذا ما سعت اليه الجمهورية العربية السورية ، حيث تركزت السياسة التربوية في
سورية على الاهتمام بالتعليم باعتباره ارتقاء بالحس الوطني والقومي والانساني وتعزيز دور

التعليمي والحضاري وتوفيره لجميع أبناء سورية وفي مختلف المراحل
مجاني وهذا ماأكدت عليه المادة / ٣٧ / من دستور الجمهورية العربية
عام ١٩٧٣ .

التعليم حق تكفله الدولة وهو مجاني في جميع مراحلها والزامي في مرحلته
وتعمل الدولة على مد الالتزام الى مراحل أخرى وتشرف على التعليم وتوجيهه بما
الربط بينه وبين حاجات المجتمع والانتاج .

وركزت السياسة التربوية كما أشارت المادة / ٣٧ / المذكورة من الدستور السوري
على :

- ١- ديمقراطية التعليم أبناء المواطنين من الذكور والاثاث على السواء دون تمييز .
 - ٢- التعليم الالزامي لجميع التلاميذ والتلميذات في الصفوف الستة في المرحلة الابتدائية منذ
عام ١٩٨١ حيث صدر القانون رقم / ٣٥ / لسنة ١٩٨١ والذي تضمن الزام جميع
أولياء الأطفال السوريين ومن في حكمهم ذكورا واناثا بالحاق من يعيلون في
المدرسة الابتدائية ممن هم في سن التعليم الالزامي .
 - ٣- الربط بين التربية والتنمية :
حيث صدر المرسوم التشريعي رقم / ١٣ / تاريخ ٢٩ / ٦ / ١٩٩٤ والذي يقضي
باحداث التعليم المهني ضمن المرحلة الثانوية وذلك تنفيذاً لسياسة التوجه نحو التعليم
الفني والمهني لسد حاجة السوق من الأيدي العاملة المؤهلة ، هذا فضلاً عن التركيز
على الجوانب النوعية في تطوير المناهج التربوية وتوظيفها لتعزيز عملية الترابط بين
التربية والتنمية من خلال تنويع التعليم الثانوي وتنويع معاهد اعداد المدرسين .
- وقد أشار التقرير الصادر عن وزارة التربية في الجمهورية العربية السورية
للعام الدراسي ١٩٩٦ - ١٩٩٧ ان عدد المدارس الثانوية الفنية والمدارس المهنية الصناعية
بلغ في العام المذكور / ٢٤٠ / ثانوية ومدرسة موزعة على أنحاء سورية
- بلغ عدد الطلاب فيها / ٣٤٧٧١ / طالباً وطالبة كما بلغ عدد العاملين فيها / ٧١١٧ /
مهندساً ومعلم حرفة ومدرساً وادارياً .
 - بلغ عدد الثانويات الفنية والمدارس المهنية النسوية / ٢٥٥ / ثانوية ومدرسة وبلغ
عدد طالباتها / ٣٤٥٣٣ / طالبة وبلغ عدد العاملين فيها / ٣٩٩٢ / مدرساً وادارياً .
 - بلغ عدد الثانويات الفنية التجارية / ٨٦ / ثانوية وعدد طلابها / ٢٣٣١٨ / طالباً
وطالبة وبلغ عدد العاملين فيها / ١٣٧٠ / مدرساً ومدرسة .
 - وتعليم الاثاث وفق جميع تطلعات السياسة التربوية في سورية متماثل بشروطه ونوعه
مع تعليم الذكور بدءاً من رياض الأطفال وفي جميع مراحل التعليم وأنواعه .

ويتمثل في نسبة زيادة اعداد الاثناث في جميع مراحل التعليم وبخاصة التعليم الفني والمهني والمعاهد المتوسطة الفنية ، وهذا يعود الى انفتاح مجالات التنمية والحياة وسوق العمل أمام المرأة وتعزيز موقعها في العمل وتوسعات الدولة المتنوعة ..

فقد زادت نسبة الاناث الى الذكور في التعليم الفني والمهني في العام الدراسي ١٩٦٩ - ١٩٩٧ من ٧,٤ ٪ الى ٥٠,٧ ٪ خلال العام الدراسي ١٩٩٥ - ١٩٩٦ وفي دور المعلمين زادت النسبة خلال الأعوام المذكورة من ٣٢,٦ ٪ الى ٨٠,٦ ٪ وفي المعاهد المتوسطة التقنية زادت النسبة من ٦٠,١ ٪ الى ٤٨,١ ٪ وكذلك في معاهد التربية الرياضية زادت النسبة من ٣٥,٤ ٪ الى ٥٣,٦ ٪ وان دلت هذه النسب على شئ فهي تدل على ارتفاع في اعداد الاثناث في جميع مراحل التعليم وبخاصة في التعليم الفني والمهني واعداد المدرسين .

٢- التعليم العالي :

أولت الجمهورية العربية السورية التعليم العالي اهتماما خاصا بهدف رفع المستوى العلمي والثقافي للمواطنين وتهيئة الأطر الفنية الوطنية اللازمة لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية تنفيذا لتوجيهات السيد حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية حين قال :

" الدولة تسعى بدأب لربط مناهج التعليم بمتطلبات التنمية وتهتم باستمرار قطاع التعليم العالي والتخطيط له ، ونحن أذ نطبق ديمقراطية التعليم نحرص في الوقت ذاته على أن نحافظ على سوية التعليم العالي وان نرفعها " .

وقد تجلى هذا الاهتمام في مجال التعليم العالي في الأسس والمبادئ التالية :

- تطبيق ديمقراطية التعليم
- تطبيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين ذكورا واناثا
- تحقيق مجانية التعليم في كافة مراحل ولجميع المواطنين .
- تطبيق سياسة الاستيعاب الجامعي لجميع خريجي المرحلة الثانوية في المعاهد والجامعات السورية .
- التوسع في ميزانية الدولة المخصصة للتربية والتعليم

والجدول التالي يبين زيادة النفقات المصروفة على التعليم والمأخوذ من الجدول رقم ١٠ / ١ المتضمن موازنة التعليم ونسبتها من الموازنة العامة للدولة بألوف الليرات السورية من المجموعة الاحصائية الصادر عن المكتب المركزي للإحصاء لعام ١٩٩٧ :

السنة	دون العالي	عالي	المجموع	النسبة من الموازنة العامة
١٩٨٠	٦٤١٤٣٧	٦١٧٠٩٢	١٢٥٨٥٢٩	٪٤,٥
١٩٩٠	٣٣٧٢١٣٤	٢٢٨٨٢٥٢	٥٦٦٠٣٨٦	٪٩,١
١٩٩٦	٨٨٩٧٠٢٩	٥٧٥٠٤٦٠	١٤٦٤٧٤٨٩	٪٧,٨

التوسع في إنشاء الجامعات والكليات والمعاهد المتوسطة والتي بلغ عددها عام ١٩٩٢
الجامعات تضم / ٤٥ / كلية وأصبح عام ١٩٩٦ تضم / ٥١ / كلية .
كما زاد عدد المعاهد المتوسطة من / ١٢٤ / في عام ١٩٩٢ الى / ١٣٥ / معهدا
خلال عام ١٩٩٦ (الجدول رقم ٢٧ / ١٠ من المجموعة الاحصائية الصادرة عن
المكتب المركزي في عام ١٩٩٧ .)

- العمل على تشجيع البحث العلمي في الجامعات .
- العمل على التوسع في الاختصاصات في الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة واحداث الدراسات العليا في الاختصاصات المختلفة .
- العمل على تطوير المناهج والكتب الجامعية والتوسع في الترجمة والتأليف والاهتمام بالمخابر والمكتبات وتحديث تقنيات التعليم وادخال مادة المعلوماتية في المناهج ، وافتتاح أقسام للمعلومات وتقاناتها في كليات الجامعات السورية .
- العمل على تحقيق توجه جديد يهدف الى التوعية واهمية تدريب المرأة في مجالات غير تقليدية كالمعلوماتية والتقنيات الحديثة تمهيدا لتأهيلها لاستلام مراكز متقدمة في العمل والادارة .
- العمل على اقامة مركز بحث دائم متخصص بشؤون المرأة من أجل رصد واقع المرأة وجميع الظروف المحيطة بها .

٣- محور الأمية :

انطلاقا من أهمية التحرر من الأمية لمواكبة التطور الحضاري الحديث بكل ما يتضمنه من فعاليات فكرية واكتشافات واختراعات وتقنيات تركز جميعها على ما يكتسبه الانسان من معرفة وعلم بأبعادها المعاصرة والمتجددة .

وتأكيدا لأهمية التعليم المستمر مدى الحياة والتي أقرته المحافل والمؤتمرات الدولية . فقد أصدرت سورية قانون محور الأمية رقم / ٧ / لعام ١٩٧٢ والذي يمثل قفزة نوعية في مجال محور الأمية ويرسم استراتيجية جديدة يتبناها المجلس الأعلى لمحو الأمية وتنفيذها وزارة الثقافة بالتعاون مع الجهات الرسمية والمنظمات الشعبية ذات العلاقة ، وتلتزم وزارة التربية بتطبيق الزامية التعليم سدا لمناخ الأمية .

ويستهدف قانون محور الأمية جميع المواطنين من ذكور وإناث دون تمييز ، والزام كل متعلم تجاوز الثامنة عشرة من عمره بالاسهام في عملية محو الأمية انطلاقا من أن محور الأمية قضية وطنية وقومية وانسانية .

وقد عملت وزارة الثقافة على تنفيذ مشروع ادماج التوعية السكانية في برامج محور الأمية عند الكبار بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسكو ، وإيماننا منها أن أكثر الفئات التي تحتاج الى توعية سكانية هي فئة الأميين وبخاصة الأميات .

تتضمن الإحصائيات أن نسبة الأمية للفئات العمرية من ١٠ سنوات فما فوق كانت عام ١٩٩٣ / ذكور و / ٥٤٪ / إناث أصبحت في عام ١٩٩٣ / ١١٪ / ذكور و / ٣٠.٦٪ /

بمركز كتاب المكتب المركزي للإحصاء الصادر بتاريخ ١٩ / ٦ / ١٩٩٧ أن عدد الأميين من عشر سنوات فأكثر من الذكور في عام ١٩٩٥ / ٤٣٨٠٠٠ / نسبتهم إلى عدد السكان / ٩.٤٠٪ / وأن عدد الأميات من الإناث ١١٩٦٠٠٠ نسبتهم إلى عدد السكان / ٢٥٪ / وبذلك فإن نسبة الأميين في سورية لا تتجاوز ١٧,٣٥٪ .

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس الأعلى لمحو الأمية اعتمد خطة جديدة لمحو الأمية بعنوان الخطة الوطنية لمحو الأمية خلال الفترة من ١٩٩٧ - ٢٠٠١ وتتناول التوسع في هذا العمل لتحقيق القضاء على الأمية عام ٢٠٠١ .

كما تم وضع مشروع خطة أيضا لتعليم الكبار باعتبار أن مفهوم محو الأمية يرتبط بمفهوم تعليم الكبار وأصبح نقطة الانطلاق في التعليم المستمر مدى الحياة .

ومما تجدر الإشارة إليه في مجال الاهتمام بالتعليم التنويع بالمؤتمر التربوي الثاني لتطوير التعليم الذي انعقد في دمشق ما بين ٢ - ٥ شباط ١٩٩٨ برعاية الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية والذي ضم / ١٤ / لجنة اختصاصية هي :

- لجنة أهداف التعليم
- لجنة السلم التعليمي وتحديث محتوى التعليم واغتنائه بالمفاهيم الجديدة .
- ٢ - لجنة الدراسات العليا والبحث العلمي
- لجنة الاعداد والتأهيل
- لجنة طرق تقويم الامتحانات
- لجنة التعليم الفني والمهني والتقني
- لجنة المستلزمات المالية
- لجنة البناء
- لجنة المعسكرات والأنشطة التربوية والتعليمية
- لجنة التقنيات والمعلوماتية وتطبيقاتها
- لجنة المعاهد المتوسطة
- لجنة تطوير نظم الادارة
- لجنة العلاقات الثقافية
- لجنة محو الأمية وتعليم الكبار

وقد رصدت كل لجنة من هذه اللجان الواقع الحالي لنشاطها ووضعت خطة مستقبلية لتطوير العمل وتم اقرارها في الجلسة الختامية للمؤتمر .

١٠٠ - التاهيل والتدريب :

إذا كانت شخصية الإنسان هي الثروة الحقيقية لكل مجتمع وأمة وللإنسانية جمعاء ، فلا بد من توفير العناية بها وتمكينها من الوصول إلى آفاق فكرية وتطلعات معرفية مناسبة للتطور ، تراقبها قيم ومثل تحميها من التهور ، وإكسابها مهارات جديدة للتكيف مع البيئة المتغيرة وللتنافس معها تأثيرا فيها وللتلازم مع شروط المجتمعات المتطورة ومجالات العمل بطرائق الحديثة ووسائله المتجددة وعلاقاته التي اختلفت عن تلك التي كانت تتسجم مع طرائق العمل القديمة .

وإذا توافر للشخصية الإنسانية كل ذلك وتفتحت وكانت قادرة على التفكير الحر والنقد البناء والقدرة على الإبداع والابتكار والاختراع مع الشعور بالمسؤولية كانت ركيزة هامة في النمو الاجتماعي والاقتصادي . وفي التطور العلمي .

من هذا المنطلق فقد وعت الجمهورية العربية السورية أهمية التاهيل والتدريب وأخذت جميع الوزارات وجهات القطاع العام توليه اهتماما متزايدا تجلّى في إقامة مراكز للتدريب المهني ومراكز للتدريب المتخصص ومركز لتطوير الإدارة والإنتاجية إضافة إلى البرامج التدريبية والتأهيلية التي تلبي متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الاختصاصات التعليمية والمهارات الفنية كما ونوعا وقد هدفت في مجملها إلى :

- أ - إعداد العاملين فنيا وتخصيما بما يحقق توفير مهارات مناسبة تساعدهم على الارتقاء بمستوى الأداء لديهم .
- ب - استكمال المعلومات والمعرفة وزيادتها في مجال مهام الجهة العامة .
- ج - إكساب العاملين المهارات الضرورية ومساعدتهم على استخدام التقنيات الحديثة .
- د - توفير الأطر المزهلة لمواجهة المهام والأعباء الجديدة ومساعدتها على التلازم معها .

ولتحقيق هذه الأهداف نصت المادة / ١٨ / من القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم (١) لعام ١٩٨٥ على مايلي :

أن تتولى الجهات العامة تدريب العاملين لديها وفقا لنظامها الداخلي :

واستنادا إلى هذا القانون صدر النظام الداخلي النموذجي بالقرار رقم / ٣٨٠٣ / تاريخ ٢٠ / ١١ / ١٩٨٥ وقد حدد أهداف وقواعد وأسس نظام التدريب المهني والتاهيل المسلكي في المواد ((٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣)) ومن منطلق هذا النظام النموذجي عمدت الجهات العامة إلى أحداث مديرية للتدريب والتاهيل ضمن هيكلها التنظيمي ووضع خطط لتدريب وتاهيل العاملين فيها .

وتنوعت برامج التدريب والتاهيل داخل القطر وخارجه بتنوع الوزارات والجهات العامة والمهام الموكولة إلى كل منها واختلفت مددها وعددها حسب الحاجة والاختصاص وطبيعة هذه البرامج ، وأن هدفت في مجملها إلى إكساب العاملين

النتائج العلمية والعملية والمهنية والثقافية والفنية وتجدر الإشارة إلى أن نتائج مسح سوق العمل الذي نفذ عام 1995 تظهر أن نسبة من اتبع دورة تدريبية على الأقل من العاملين بلغت 30% / فقط وأن 60% منهم اتبعوا دورات تدريبية مدتها أقل من 15 / اسبوعا وأن 64% منهم اتبع دورات في مهن فنية ونتاجية .

كما أظهرت نتائج المسح أن 74% منهم اتبع دورة تدريبية واحدة وأن 66,5% منهم اتبع دورتين والباقي اتبع ثلاث دورات أو أكثر ..

أما عن الحاجات المستقبلية للتدريب فقد أكدت نتائج المسح أن 21% من المؤسسات هي بحاجة إلى تدريب عمالها 90% منهم تدريب داخلي و 10% تدريب خارجي .

هذا كما تقوم المنظمات الشعبية أيضا بإعداد البرامج التدريبية للعاملين فيها وللجهات التي تقدم خدماتها لها :

النساء - الفلاحون - العمال - الشباب بما يتيح لهذه الفئات من دخول الحياة والمشاركة في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

كما يلعب القطاع الخاص دورا هاما في مجال التأهيل والتدريب وقد ظهرت في السنوات الأخيرة مراكز تدريبية خاصة بعضها يرخّص لها بالعمل من قبل وزارة التربية وبعضها يرخّص لها من قبل الاتحاد العام للحرفيين .

وقد بلغ عدد المراكز المرخصة من وزارة التربية / 140 / مركزا موزعة على المحافظات السورية منها / 97 / مركزا تهتم بتعليم اللغات و / 37 / مركزا لتدريب على الحاسوب و / 6 / مراكز مهنية .

كما بلغ عد المراكز التدريبية المرخصة من الاتحاد العام للحرفيين / 106 / مراكز موزعة في معظم القطر وتقوم بالتدريب على الحاسوب والالكترون - الكهربا - ميكانيك السيارات - الميكانيك العام - التبريد والتكيف - المحاسبة وإدارة الأعمال - الآلة الكاتبة - الفيديو والتلفزيون - الحلاقة - التجميل - الخياطة والأزياء والتفصيل .

هذا إضافة إلى أن بعض الجمعيات الخيرية تقوم ببعض الأنشطة في مجال تعليم الكبار بعض المهارات من خلال دورات التدريب المهني التي تقيمها لتدريب الفتيات والنساء على بعض الحرف اليدوية والحاسوب بغية رفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي .

هذا فضلا عن الأنشطة التي تقدم لفتات المعوقين والمسنين والمسجونين في مجال التعليم والتدريب المهني لاعادة دمجهم في المجتمع والمشاركة في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

المرأة والمشاركة في جميع مناحي الحياة :

شهدت التنمية في سورية وخاصة في العقدين الأخيرين دخول المرأة وبشكل متنام إلى جميع مناحي الحياة الاقتصادية ، ووصولها إلى أعلى المراكز بفضل تشجيع القيادة السياسية والتزامها بتصانيف المرأة ، حيث تساهم جنباً إلى جنبها مع الرجل في جميع مجالات الحياة .

وتتمتع سورية بخاصيتين إيجابيتين فيما يتعلق بالعدالة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع مناحي الحياة : وتلجى الإيجابية الأولى في الإدارة والالتزام السياسي بتحسين وضع المرأة ودورها من ناحية المساهمة الكاملة في اقتصاد الوطن وتنمية وتأكيد هذه الإيجابية في رسالة السيد حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية بمناسبة عام المرأة الدولي ١٩٧٥ والتي جاء فيها :

((إذا كنا نريد لبلادنا أن تنمو وتزدهر ولشعبنا أن يحقق التقدم والنصر فلا بد أن نأخذ المرأة دورها كاملاً وأن تنهبا لها كل العوامل التي تمكنها من أخذ هذا الدور .)) بينما تتجلى الإيجابية الثانية في الانجازات الهائلة في مجال تعليم المرأة وفي مجال السياسة وصنع القرار والمشاركة في النشاط الاقتصادي :

إذ حققت المرأة وجوداً كبيراً في مجال التعليم وبكافة أنواعه وقد تمت الإشارة إلى ذلك في متن التقرير .

كما حققت المرأة في سورية حضوراً متميزاً في الحياة السياسية وجميع مواقع السلطة وصنع القرار وفي جميع ميادين العمل والانتاج والقيادة والإبداع .

وقد ارتفعت نسبة الإناث في قوة العمل على نحو ملحوظ من ٨,٥ ٪ عام ١٩٨٤ إلى ١٦,٧ ٪ عام ١٩٩٤ .

كما بينت نتائج بحث سوق العمل ١٩٩٥ أن الإناث اللواتي يعملن في قطاع الزراعة والغابات يمثلن ٥٩,٩ ٪ من قوة العمل .

ورغم ارتفاع نسبة الإناث في قوة العمل ، فلا تزال مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ضئيلة ، وقد يعود السبب لعدم توفر فرص العمل لجميع الراغبين والراغبات ، نتيجة لضغط المعدلات المتزايدة لطلبات العمل والناجمة بدورها عن المعدلات العالية للنمو السكاني ولأن الصناعة الحديثة تعتمد على تكثيف العمل وعلى المهارات المهنية والتقنية والتكنولوجية مما يؤدي إلى تناقص فرص العمل الجديدة بوجه عام وفرص المرأة بوجه خاص ، لأن نسبة النساء المؤهلات للعمل في مثل هذه الصناعات ضئيلة في العادة .

ناهيك إلى بعض العادات والتقاليد التي ترفض فكرة العمل للمرأة ، وعدم توفر الخدمات الأساسية والتي تحد من مشاركة المرأة في هذا النشاط وهذا يتطلب توفير مزيد من فرص العمل بشكل عام وفرص جديدة للمرأة بشكل خاص .

التي لها دور هام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصناعية الخفيفة والورش المتنوعة التي
تنتج البضائع والخدمات المتنوعة بكميات كبيرة من الأيدي العاملة وتشجيع
التجارة الحرة والحد من تدخلات المصانع المنزلية أو المنتجات المحلية ، لتوظيف المرأة
بشكل فعال في الاقتصاد الوطني .

هذا ما منعت إليه الاستراتيجية العامة للمرأة السورية التي أعدتها اللجنة الوطنية لمتابعة
تطبيق مبادئ المؤتمر العالمي للمرأة الذي عقد في بكين ١٩٩٥ .

٢- التكامل الاجتماعي :

انطلق مفهوم التكامل الاجتماعي في الجمهورية العربية السورية من الثقافة والتراث
العربي باعتبار أن وطننا المهدي الأول للحضارات الانسانية الأولى ومهد الديانات السماوية
جميعا ويملك مقومات حضارية وثقافية عريقة وشرائع سماوية جعلت صون كرامة الانسان
واجبا مقدسا ، وتوفير مقومات تلك الكرامة فريضة لا تتأخر سيما وأن الله سبحانه وتعالى كرم
الانسان بقوله تعالى " وكرمنا بني آدم " قول فصل في المساواة دون تمييز بسبب العرق أو
اللون أو العقيدة أو الجنس أو اللغة أو الثروة أو المنبت الاجتماعي ..

وصون حقوقه الأساسية من مستلزمات الحياة التي تليق بالانسان وهذه الحقوق هي
أول هموم التنمية ، ويشكل صونها ركنا أساسيا في تحقيق سعادة الانسان واندماجه في مجتمعه
وعمله ..

وقد ركز الدستور الدائم للجمهورية العربية السورية على ترسيخ مفهوم التكامل
الاجتماعي وأكد على ضرورة أن يواكب التشريع حركة المجتمع في مساره نحو التقدم ، وأنه
يميز بين المواطنين من حيث الجنس والدين واللغة والعقيدة ... حيث أشار إلى أن المواطنين
متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات ، وتكفل الدولة مبدأ تكافؤ الفرص للمواطنين
وحق التعليم المجاني في جميع مراحلها وحق العمل لكل مواطن مساويا بذلك بين الذكور
والإناث على السواء ، وكفالة الضمان الاجتماعي للعاملين وتنظيم حق الراحة والاجازة
والتعويضات والمكافآت ، كما كفل حق كل في أن يتقاضى أجره حسب نوعيه العمل لا فرق
بين الذكور والإناث .

أ - في مجال الأسرة :

أعطى القطر العربي السوري اهتماما خاصا للأسرة ، باعتبارها نواة المجتمع الأساسية
وتواصل الدولة جهودها المتواصلة لحماية الأسرة مدفوعة بالاعتبارات التالية :

- اعتبارات وطنية وقومية لايمانها الراسخ بأن الأسرة هي أهم وأكفأ مؤسسات المجتمع
التي ينشأ وترعرع وينمو فيها المواطن العربي المؤمن بقرنته وأمنه والمتمسك
لقضاياها والمدافع عن حقوقها .
- اعتبارات اجتماعية وتربوية لقناعتها بأن الأسرة هي النظام الاجتماعي الذي تترسخ
فيه جميع القيم الاجتماعية والأخلاقية في طفولته وحتى بلوغه سن النضج .

تدابير اقتصادية لأدراكها وتقديرها لدور الأسرة في تنشئة الأجيال وتهينة الموارد البشرية التي يحتاجها المجتمع في مسيرته نحو التغيير .

وقد أكد الدستور الدائم للجمهورية العربية السورية أهمية الأسرة في حياة المجتمع حين نص في المادة / ٤٤ / منه على :

- ١ - الأسرة هي خلية المجتمع الأساسية وتحميها الدولة *
- ٢ - " تحمي الدولة الزواج وتشجع عليه وتعمل على إزالة العقبات المسادية والاجتماعية التي تعوقه وتحمي الأمومة والطفولة ، وترعى النشء والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملفاتهم .

كما كفل الدستور للمرأة جميع الفرص التي يتيح لها المساهمة الفعلية في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وتعمل على إزالة القيود التي تمنع تطورها ومشاركتها في بناء المجتمع .

كما تكفل الدولة كل مواطن وأسرته في حالات الطوارئ والمرضى والعجز واليتيم والشيخوخة ...
كما تضمنت التشريعات النافذة / قانون الأحوال الشخصية - قانون العمل - قانون العلاقات الزراعية قوانين الإسكان - قانون التأمينات الاجتماعية قانون خدمة العلم - قوانين الرعاية الاجتماعية / تضمنت هذه القوانين أحكاما تحمي الأسرة وأفرادها على مختلف أنواعهم .

وإذا كانت التشريعات تعكس الوضع القانوني للأسرة فإن الخدمات توضح مدى تطبيق هذه القوانين وترجمتها على أرض الواقع بما يلبي الاحتياجات المختلفة للأسرة .

ب - في مجال الإسكان :

إن المسكن من الحاجات الأساسية للإنسان لذا فقد أولت الدولة اهتماما خاصا لقطاع الإسكان من أجل تأمين السكن اللائق للأسرة الذي يوفر لها الأمن والاستقرار والراحة الجنسية والنفسية .

كما أولت الدولة موضوع توفير السكن وتأمين مستلزماته ومرافقه الأساسية جيل اهتمامها من خلال تشجيع القطاعات السكنية ودعم السكن التعاوني وتقديم الدعم المالي من خلال منح التسهيلات المصرفية وإيجاد المصرف العقاري ، والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في تصميم وتنفيذ المشاريع السكنية وإنتاج المساكن المسبقة الصنع لتلبية الاحتياجات المتسارعة للمساكن الجديدة وتوفير خدمات المياه والكهرباء والنقل والمواصلات .

إضافة إلى إصدار سلسلة من التشريعات والقوانين والأنظمة لتسهيل مهمات القطاع العام في عمليات البناء ، إضافة إلى أحدثات بعض الشركات والمؤسسات المعنية بالبناء

السياسة السكنية للمساهمة في تنفيذ المشاريع السكنية ومرافقها العامة ، وكذلك إصدار
السياسة السكنية على تلبية المسكن وحمايته من الاستغلال وكان أبرزها قانون الادخار

وتلخص السياسة السكنية والإسكانية النافذة في سورية محاور عديدة تشملها هذه
السياسة حيث أن أي نشاط سكني أو إسكاني يعتمد أساسا على التخطيط العمراني في
تنظيم التجمعات السكنية مدنا وبلدانا وقرى .. باعتبار أن المخططات العمرانية هي
الموجه الرئيسي لنشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتحديد التطورات
المستقبلية لهذه التجمعات .

والجدول التالي يبين التوازن بين حجم تطور عدد السكان وتزايد الأسر وعدد المساكن
في سورية خلال عامي ١٩٧٠ - ١٩٩٤ .

<u>عدد الأسر</u>	<u>عدد المساكن</u>	<u>عدد السكان</u>	
١.٦١٨٣٩	٩٨٩,٩٣٦	٦,٣ مليون	١٩٧٠
٢,٢٤٤,٤٢٨	٢,٥٧٢,٠٣٠	١٣,٨١٤ -	١٩٩٤

حيث وسطي عدد أفراد الأسرة حوالي ٦ / أفراد وهذا يوضح بشكل عام عدم وجود مشردين
لامأوى لهم باستثناء من شردتهم الحروب والاعتداءات الصهيونية .

في مجال الصحة :

تتفق السياسة الصحية للدولة مع سياسة توفير الصحة للجميع بحلول عام /٢٠٠٠/
وتعتبر جزءا من الخطة الاقتصادية والاجتماعية .

ويتبنى النظام الصحي للدولة العناصر الأساسية للرعاية الصحية الأولية لما حددته
أعلان الأثار حيث تم حشد الموارد الممكنة لتنفيذ الاستراتيجية مع التركيز على المناطق
الريفية المحرومة أكثر من غيرها ، وعلى مشاركة المجتمعات المحلية في وضع الخطة
وتنفيذها .

وتتركز الاستراتيجية الصحية في سورية على مايلي :

- ١ - توفير الامكانيات الأساسية والظروف الملائمة لتقديم الرعاية الصحية لجميع أفراد
المجتمع .
- ٢ - توفير التغطية الشاملة للسكان بالخدمات الصحية الأساسية في إطار مفهوم الرعاية
الصحية الأولية ، وأولوية التغطية للفئات الأكثر تعرضا للخطر كالامهات والاطفال

ركزت وزارة الصحة في الجمهورية العربية السورية باعتبارها الجهة المشرفة على جميع الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية ، ركزت على الخدمات الصحية الوقائية في المجتمع من خلال برامج الرعاية الصحية الأولية المختلفة والتي تعنى بصحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة والبيئة ومكافحة الأمراض السارية والمستوطنة والمزمنة والصحة المهنية والتلقيح الوطني للأطفال والنساء على السواء ، وذلك نظرا لأهمية هذه الخدمات في حماية صحة الفرد ، ووقايته من الأمراض التي يمكن حمايته منها .

وذلك من خلال مراكز الرعاية الصحية والمشافي الحكومية التابعة لها والموزعة في مختلف المحافظات السورية في الحضر والريف والجدول التالي بين تزايد عدد هذه المراكز والمشافي خلال عامي ١٩٩٠ - ١٩٩٦ (الجدول رقم ٢ / ١١ / من المجموعة الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء خلال عام ١٩٩٧ .

المشافي الحكومية	المراكز الصحية	العام
٥١	٦١٣	١٩٩٠
٦٢	٧٩٤	

وتشير البيانات الصادرة عن وزارة الصحة عن مؤشرات الوضع الصحي في سورية مايلي أن نسب :

١٩٩٧	١٩٨٠	أ - الأطفال الملقحين ضد السل
% ١٠٠	% ٨	الأطفال الملقحين ضد التثايب والشلل
% ٩٥	% ١٢	الأطفال الملقحين ضد الحصبة
% ٩٣	% ١٨	الأطفال الملقحين ضد التهاب الكبد ب
% ٨٤	% ٠٠	
١٩٩٥	١٩٨٠	ب - وفيات الأطفال دون السنة من العمر
% ٣٠	% ٤٧	لكل ١٠٠٠ مولود حي
% ٣٦	% ٥٦	ج - وفيات الأطفال دون الخمس سنوات
		من العمر لكل ١٠٠٠ مولود حي
% ٩٧	% ٢٨٠	د - وفيات الأمومة لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي
١٩٩٥	١٩٩٥	هـ - العمر المتوقع عند الولادة عام
% ٦٧,١	% ٦٦,٦	للذكور
	% ٦٧,٦	للإناث

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الصحة تقوم بالتعاون مع المنظمات النسائية والجمعيات الخيرية بالعديد من البرامج الصحية التي تلبي حاجة المواطنين وخاصة المرأة في جميع مراحل حياتها وتتوسع احتياجاتها الناشئة عن الاختلافات في السن والفوارق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية

تقوم حاليا بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية بتنفيذ برنامج تحسين وتعزيز صحة
المدن بدمشق أيضا بوضع وتفعيل برامج التوعية والتثقيف الصحي ... فضلا عن تبنى
المعتمدة لتنفيذ المنهاج الوطني لبقاء الطفل وحمايته ونمائه في سورية ..

الجدول التالي بين متوسط عدد السكان لكل طبيب صحة وطبيب أسنان خلال عامي
١٩٩٦ (الجدول ١ / ١١ من المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٧) .

العام	متوسط عدد السكان لكل طبيب صحة	متوسط عدد السكان لكل طبيب أسنان
١٩٩١	١٠٦١	٢٧٨٧
١٩٩٦	٨٦١	١٧٩١

د - في مجال المعوقين :

إنطلاقا من أحكام الدستور الدائم للجمهورية العربية السورية والذي نص على أن تكفل
الدولة كل مواطن وأسرتة في حالات الطوارئ، والمرضى والعجز واليتيم والشيوخوخة .

وانطلاقا من النظرة العامة للمعوقين والتي أكدتها المواثيق الدولية والعربية
واستراتيجيات العمل الاجتماعي بأن المعوقين فئة من المجتمع يجب الاهتمام بها وتقديم مختلف
أوجه الرعاية لها بشكل يؤدي إلى دمجها في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

فقد اعتبر موضوع المعوقين من المواضيع الاجتماعية التي اولتها سورية اهتمام
كبيراً .. وقد أحدثت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل باعتبارها الجهة الموكلة إليها الاهتمام
برعاية المعوقين العديد من المعاهد والمدارس والمراكز التي تهتم برعاية وتعليم وتأهيل
المعوقين على مختلف فئاتهم موزعة في معظم مراكز المحافظات السورية .

وتهدف إلى إعداد المعوقين إعدادا يمكنهم من استغلال الامكانيات المتبقية لديهم .
والتكيف مع المجتمع والاندماج فيه ، وذلك بتقديم خدمات التربية والتعليم والتأهيل والتدريب
والتشغيل إضافة إلى الرعاية الداخلية التي تقدمها لمن لا يمكنهم ظروفهم من العبث خارج
المعهد ، تمهيدا لدمجهم في المجتمع والمشاركة في عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

كما أعدت التشريعات اللازمة لإحداث تلك المؤسسات والناظمة لشؤونها والمتعلقة بكل
نوع من أنواع الإعاقة . وكذلك التشريعات الخاصة بتشغيل المكفوفين وحددت نسبة تشغيل
٤ ٪ في الجهات العامة .

كما تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالإشراف على الجمعيات الخيرية
التطوعية التي تتولى تقديم مثل هذه الخدمات من النواحي الادارية والمالية والفنية

وتهدف خطط الوزارة في هذا المجال إلى

وتتضمنت رعاية المعوقين إلى جميع المحافظات السورية .
الإسهام بالمعوقين قبل سن المدرسة وكذلك المعوقين من المسنين .
تطوير وتحسين الخدمات التي تقدمها معاهد رعاية المعوقين عن طريق التوسع في
تدريب العاملين فيها ، وكذلك تزويدها بالتجهيزات التقنية الحديثة ووسائل
الاتصالات .

يشجع الجمعيات والمؤسسات الخاصة الأهلية على التوجه ببرامجها وخدمات
المعوقين على اختلاف أنواعهم .
الوصول إلى أسر المعوقين بشكل مباشر أو غير مباشر بغرض إرشادهم إلى تقديم
خدمات علمية لابنائهم المعوقين .
اتخاذ التدابير اللازمة ل إتاحة فرص عمل متزايدة للمعوقين .
تشجيع برامج التأهيل المهني للمعوقين بالتعاون مع المنظمات العربية والدولية .
الاهتمام بالتأهيل المجتمعي للمعوقين .

وقد بذلت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل سيما في السنوات الثلاث الأخيرة جهوداً
كبيرة لوضع هذه التوجهات موضع التنفيذ .

فقد أجرت العديد من الدورات التدريبية للعاملين في معاهد الرعاية الاجتماعية
للمعوقين على مختلف أنواعهم بالتعاون مع المنظمات المحلية والعربية والدولية .

كما عملت على إقامة دورات تدريبية أيضاً لتدريب أهالي الأطفال المعوقين على كيفية
التعامل مع أبنائهم . . .

كما تسعى إلى تزويد المؤسسات القائمة بالتجهيزات والمعدات اللازمة لتطوير العمل
في تلك المؤسسات بشتى طرق التعاون العربي والدولي والمحلي .

وتنفذ حالياً مشروع التأهيل المجتمعي للمعوقين بالتعاون مع منظمة العمل الدولية في
ثلاث محافظات سورية (ريف دمشق - السويداء - اللاذقية) وذلك لتوعية المجتمع بأهمية
المعوقين وإتاحة فرص للمعوقين من خلال مشاريع إنتاجية صغيرة . .

كما تنفذ بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة والمكتب المركزي للإحصاء مسحاً
مبدئياً عن المعوقين في سورية دون سن الثامنة عشرة من العمر للوقوف على إعداد هؤلاء
المعوقين وتوزعهم الجغرافي وتوزعهم حسب العمر والجنس ونوع الإعاقة .

وتجدر الإشارة إلى أن سورية تبنت القواعد المحددة لتكافؤ الفرص للمعوقين التي
أعدت من قبل فريق عمل تحت إشراف الأمم المتحدة ووافقت عليها الجمعية العامة للأمم
المتحدة . .

كما أن سورية تحتفل سنوياً في ٣ كانون الأول باليوم العالمي للمعوقين الذي أعلنته
الأمم المتحدة يوماً عالمياً للمعوقين حركياً .

كما تحتفل بيوم الكفيف في ١٥ تشرين الأول من كل عام ، وبأسبوع الأصم مابين ١٧-٢٤ نيسان من كل عام .

هـ - في مجال المسنين :

إن نسبة السكان في سورية الذين تزيد أعمارهم عن / ٦٥ / سنة فما فوق حوالي ٥ % من مجموع السكان .

ومن الجدير بالذكر أن الاهتمام برعاية المسنين والعجزة في سورية تقوم به حتى الآن جمعيات خيرية تطوعية ويوجد في سورية / ١٦ / دارا لرعاية المسنين وهذه الدور موزعة في جميع أنحاء سورية إضافة إلى دارين في دمشق وحلب تتبع الأولى لمحافظة دمشق والثانية لمديرية أوقاف حلب .

ولم تول الدولة اهتماما كبيرا في إحداث مؤسسات لرعاية المسنين لأن التكاثر الاجتماعي في الأسرة السورية واحترام المسن سواء كان أباً أو أمّاً وضرورة رعايته في أسرته لازال قائماً .

إلا أن دخول المرأة ميدان العمل وانتقال نظام الأسرة من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية كان عاملاً رئيسياً في زيادة الاهتمام بإقامة مؤسسات حكومية لرعاية المسنين .

وأدرجت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في خطتها الخمسية مشروع أحداث أريحا دور لرعاية المسنين والعجزة في كل من محافظات : دمشق - حلب - حماة - اللاذقية وستوضع موضع التنفيذ بعد الانتهاء من بنائها وتجهيزها وتهيئة العاملين لها .

كما صدر القانون رقم / ٢٠ / لعام ١٩٨٠ لإحداث تلك الدور والأحكام النافذة لها .

وقد أعدت اللجنة الوطنية لرعاية المسنين لمشكلة من قبل وزارة الصحة السورية ممثلين عن الوزارات المعنية والمنظمات الشعبية والجمعيات الخيرية التطوعية ، أعدت خطتها وطنية لرعاية المسنين الصحية والاجتماعية تنفذ حالياً من قبل الجهات المعنية والتي تهتم برعاية المسنين من النواحي الصحية والاجتماعية

كما تنفذ وزارة الصحة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية مشروع تحسين وتعمير صحة المسنين ، وتقيم الدورات التثقيفية في مجال أساليب رعاية المسنين الصحية والاجتماعية ، كما نفذت دراسة ميدانية عن المسنين في سورية خلال عام ١٩٩٧ للوقوف على احتياجات المسنين وأساليب معيشتهم

وتحتفل سورية عادة باليوم العالمي للمسنين الذي أعينته الجهة العامة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٠ وذلك في اليوم الأول من تشرين الأول كل عام .

تعد الإجراءات الحالية من قبل اللجنة الوطنية للمسنين للاحتفال بالعام الدولي للمسنين
والتي تقيّم الجمعية العامة للأمم المتحدة أن يكون في عام ١٩٩٩ ، بالاستئناس بالخطط
التي أعدتها من قبل جامعة الدول العربية والأمم المتحدة للاحتفال بهذا العام .

في مجال النازحين واللاجئين والمهاجرين :

عانت سورية الكثير من الاحتلال الأجنبي والذي يشكل عائقا أساسيا أمام التمتع بحقوق
الإنسان الأساسية .

ويعاني المواطنون والمرأة السورية بشكل خاص في الجولان المحتل ، وكذلك في
جنوب لبنان بشدة من سياسات القمع التي يتعرضون لها على أيدي جنود الاحتلال الاسرائيلي .

ففي الأرض العربية تقف المرأة العربية مدافعة عن أرضها وبيتها وأطفالها وأخوتها
ووجودها . ونتيجة هذا الصمود الذي عبر عن رفض شعبنا للاحتلال ، سقطت العديد من
الشهيدات ومن يقاوم الاحتلال ويرفض قبول الجنسية والهوية الاسرائيلية وأصبحت
أسماؤهن مثلا يحتذى وقدوة على طريق تحرير الأرض وانهاء الاحتلال

وقد أكدت سورية في أكثر من محفل أن إقامة السلام العادل والشامل والاستقرار في
المنطقة شرط أساسي وضروري لتحقيق التنمية والمساواة .

كما أكدت التزامها بأسس وأهداف عملية السلام التي انطلقت من مؤتمر مدريد عام
١٩٩١ وعملت جاهدة للوصول إلى حل يحقق السلام العادل والشامل الذي تتطلع إليه شعوب
المنطقة والعالم بأسره . إذ أن تحقيق السلام البادئ والشامل كفيل بإزالة جميع أشكال المعاناة
التي ترواح تحتها المرأة العربية السورية في الجولان وجنوب لبنان والأراضي العربية المحتلة
الأخرى .

أما فيما يتعلق بالمهاجرين من الريف إلى المدينة ، فإن المؤشرات الاحصائية تدل
على اتجاه تزايد حركة السكان من الريف إلى المدينة وذلك لتوفر العمل فيها وارتفاع المستوى
المعيشي والصحي وغير ذلك من توافر مستلزمات حياة أكثر تقدما ونتيجة الحركة السكانية من
الريف باتجاه المدن والنزوح بسبب الحروب المتعاقبة نشأت ظاهرة التحضر والتحضر السريع
، وتعد هذه الظاهرة المشككة الأساسية التي تعاني فيها المدن الرئيسية في سورية ، وقد رافق
ظاهرة التحضر ظهور مناطق للسكن العشوائي في محيط المدن الرئيسية مثل دمشق - حلب -
حمص - .. وهذه المناطق موضع السلطات المحلية المركزية والتخطيطية والتنفيذية
والاشرافية وانعكس هذا الاهتمام بوضع الخطط البعيدة الأجل لمعالجة هذه المناطق وتوفير
القدر الأكبر من الخدمات التي تلبي الاحتياجات الأساسية للسكان ورفع المستوى الاقتصادي
والاجتماعي لهم

رابعاً: الخاتمة :

وأخيراً يمكن القول أن الجمهورية العربية السورية تعمل جادة لوضع التعهدات التي قطعتها على نفسها من خلال إعلان وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المنعقد في كوبنهاغن عام ١٩٩٥ موضع التنفيذ ضمن الامكانيات المتاحة ، والتي شكلت دفعا للجهود تبذلها في سبيل تأمين العيش الكريم للمواطن السوري في ظل الديمقراطية والتعددية السياسية والاقتصادية ، وفي ظل السلام العادل والشامل الذي نتشده وتتطلع إليه شعوب المنطقة والعالم بأسره لتحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة بالجهود الوطنية والتعاون العربي والسدولي ..

اعداد

انتصار الخيامي